وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٢٢ لسنة ٢٠٢٠ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠

رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٢٠ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٩/١٢/٤ باعتماد الموازنة التخطيطية "التقديرية" للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٢٠/١١/٢٩ ؛

قـــــــرر :

مـادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٢٠ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٢٦٣٨٠٠٠ ج (فقط اثنان وعشرون مليونًا وستمائة وثمانية وثلاثون ألف جنيهًا لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٠١١٢٩٩٤ ج (فقط عشرون مليونًا ومائة واثنان عشر ألفًا وتسعمائة وأربعة وتسعون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٢٥٢٥٠٠٦ ج (فقط اثنان مليون وخمسمائة وخمسة وعشرون ألفًا وستة جنيهات لا غير) .

مـادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٢٠/١١/٢٩

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

د / أشرف مختار